دولة ليبيا

وزارة التعليم والبحث العلمي

الجامعــة الأسمريــة الإسلاميــة

كلية الشريعة والقانون

دليل المعيدين

بكليــة الشريعــة والقانــون

بيانات كلية الشريعة والقانون

تقع كلية الشريعة والقانون ببلدية زلتين محلة الشيخ بمبنى الجامعة الأسمرية وتبعد عن مدينة طرابلس باتجاه الشرق نحو 160كم، وتعتبر هذه المدينة من أعرق المدن الليبية في تدريس القران الكريم والعلوم الإسلامية وأبرز المنارات العلمية التي حافظت على إشعاعها الثقافي والفكري عبر قرون عدة.

الموقع الإلكتروني للكلية	https://asmarya.edu.ly/ShLaw/ar
البريد الالكتروني:	asmarya@ittnet.net
صفحة الكلية على الفيس بوك	shareaa_zliten@yahoo.com
رابط الدراسة والامتحانات	www.facebook.com/shareaa.zliten
العنوان البريدي:	ص.ب (650) زليتن
رقم الهاتف	0514626905
رقم الفاكس	0514620240 – 0514626904
الجهة التي أصدرت قرار الإنشاء	مجلس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقا)
رقم وتاريخ قرار الإنشاء	القرار رقم (257) لسنة 1995م
اسم عميد الكلية الحالي	د. بشير الشعاب بحيح
عدد سنوات الخبرة:	15 سنة
عمداء الكلية السابقين	أ. امحمد بن رابعة – د. مصطفى بن رابعة – أ. بشير المحجوب – د. عبد الله جوان – د. فرج جوان – د. اسماعيل اشميلة – د. مصطفى جهيمة – د. المكي أبوفردة – أ. حمزة الحبتي – د.محفوظ تواتي – أ. محمد أبوحجر

لجنة الاعداد والاخراج

د. فتحي فتح الله الجعرود	رئيسا
أ. علي عطية الربيعي	عضوا
د. يوسف فرج حضيري	عضو عن مكتب الجودة

الجامعة الاسمرية الإسلامية
1996
كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

الطباعة والإخراج

قسم الجودة وتقييم الأداء بالكلية

كلمة عميد الكلية

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله والحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم وبعد،

تُعد كلية الشريعة والقانون هي الكليةَ الأُمَّ في الجامعات الإسلامية، وما يُميز كليةَ الشريعةِ والقانون بالجامعة الأسمرية عن كثير من مثيلاتها أنها جمعت بين إرث حضاري تجاوز عمره القرون الخمسة، وبين ماضٍ قريب، أثبتت فيه الكلية علوَّ كعبها بتبوء خريجيها مكانة مرموقة في المجتمع في مجالات الإفتاء والعمل القضائي، وحاضر يكتبه أساتذُتها وطلابُها كلَّ يوم بالحصول على تراتيبَ متقدمةٍ في المسابقات العلمية المحلية والدولية، وبمستقبل مُشرق – بإذن الله تعالى– نرسم معالمه بأسلوب علمي يلتزم معاييرَ الجودة في التخطيط والتنفيذ والمراجعة؛ لتتحقق فيها معاني الآية الكريمة ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ .

وإذ نضع بين أيديكم هذا الدليل الْمُحَدَّث للكلية؛ بغية التعريف بها وتسهيل طريق الولوج إليها للراغبين في الانخراط ضمن كادرها أو الالتحاق بقاعات الدرس فيها، من خلال استعراض هيكلها الإداري، ولوائحها وأنظمتها، وبرامجها التعليمية، ومواردها البشرية، نأمل أن يُقدِّم للمُطَّلِع عليه المعلومة التي يرغب في الحصول عليها.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن نُخْلِصَ النِّيَّة، ويُبَارِكَ الْعَمَلَ وَنَصِلَ إلى الْمُبْتَغَى.

د. بشير الشعاب بحيح

عميد الكلية

كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي أشرقَت بنورِ هدايته دروبُ العلم، وبعثَ سيدنا محمدًا ﷺ معلّمًا ومرشدًا للبشرية جمعاء.

أما بعد:

يمثّل المعيد دعامةً أساسيةً في صرح كلية الشريعة والقانون، ونواةً أولى لإعداد كوادر أكاديمية مؤهلة تقود مستقبل العملية التعليمية والبحثية. حيث تنبع أهمية هذا الدور من إسهامه المباشر في دعم الأنشطة الأكاديمية والإدارية، بما يعزز جودة العملية التعليمية، ويسهم في تطوير مخرجاتها، ويدعم جهود أعضاء هيئة التدريس في تحقيق رؤية ورسالة الكلية وأهدافها الاستراتيجية، وقيمها النبيلة.

وانطلاقًا من هذه المكانة المحورية، تم إعداد هذا الدليل ليكون مرجعًا مهنيًا متكاملًا للمعيدين، يحدّد بوضوح حقوقهم وواجباتهم، ويرسم لهم إطارًا عمليًا ومنهجيًا لأداء مهامهم بكفاءة وتميّز. وقد استند هذا الدليل إلى التشريعات واللوائح المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا، وعلى رأسها قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي (سابقًا) رقم (94) لسنة 2011م بشأن تنظيم أوضاع المعيدين، بالإضافة إلى عقد شغل وظيفة معيد، والمُدرج ضمن ملاحق هذا الدليل.

ونسأل الله التوفيق والسداد لجميع المعيدين، وأن يكون هذا الدليل مرشدًا عمليًا يسهم في دعم مسيرتهم العلمية والمهنية، ويعزز من أدائهم وتميزهم.

FACULTY OF SHARIA AND LAW

شعار كلية الشريعة والقانون

كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

التعريف بكلية الشريعة والقانون

كلية الشريعة والقانون هي: إحدى كليات الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية بمدينة زليتن، التي تأسست بموجب القرار رقم 257 لسنة 1996م فكانت صرحاً علمياً ومركزاً للإشعاع الحضاري.

تتوسط الجامعة الأسمرية مدينة زليتن، التي تبعد عن مدينة طرابلس 160كم، وتعتبر مدينة زليتن منارة في علوم القرآن خاصة والعلوم الشرعية عامة، وتحظى هذه المدينة بمنارتها بمكانة مرموقة في قلوب كثير من المسلمين.

بدأت كلية الشريعة والقانون كقسم بالجامعة الأسمرية، المسمى **بقسم الشريعة** منذ بداية تأسيسها سنة 1996م، والذي يمنح درجة الليسانس في الشريعة الإسلامية، ثم تحولت إلى كلية مستقلة باسم كلية الشريعة والقانون في سنة 2003/2002 وضمت تحت مظلتها عددا من الأقسام والبرامج منذ تاريخ نشأتها إلى يومنا هي كالتالي:

قسم الشريعة والقانون/ أنشئ القسم وانطلقت الدراسة فيه خلال العام الجامعي 2003/2002م، وكان نظام الدراسة فيه في ذلك الوقت بالنظام السنوي، ثم تغير إلى النظام الفصلي في العام 2005/2004م، وقد تعرض مبنى الكلية لأحداث حرب التحرير في سنة 2011 مما أدى إلى تدمير المبنى بالكامل فتم إعادة إنشاء القسم بقرار رئيس الجامعة رقم (128) لسنة 2013م. ويمنح الطالب بعد تخرجه الليسانس في الشريعة والقانون.

قسم القانون/ تم ضمه للكلية في سنة 2010 بعد أن كان تابعاً لجامعة المرقب وكان نظام الدراسة فيه نظاماً سنوياً ثم تحول إلى النظام الفصلي في العام الجامعي 2019/2018 يمنح الطالب بعد تخرجه الليسانس في القانون.

قسم الاقتصاد والمالية الإسلامية/ أنشئ القسم وانطلقت الدراسة فيه بموجب القرار رقم (29) 2012 وكان نظام الدراسة فيه نظاماً سنوياً ثم تحول إلى النظام الفصلي في العام الجامعي 2019/2018 يمنح الطالب بعد تخرجه البكالوريوس في الاقتصاد والمالية الإسلامية.

ومع تقدم وتطور الكلية تم فتح برامج الدراسات العليا (الماجستير) في قسم الشريعة ويحتوي على الشعب التالية: شعبة الفقه الإسلامي – شعبة أصول الفقــه – شعبة الفقه المقارن – شعبة السياسة الشرعية) والماجستير في الشريعة والقانون.

هذا وتسعى الكلية جاهدة إلى أن تقوم بفتح برنامج الدراسات العليا ببقية الأقسام الأخرى (القانون – والاقتصاد والمالية الإسلامية).

الخدمات التي تقدمها الكلية:

في إطار البرنامج الأكاديمي لكلية الشريعة والقانون وفي سياق توجه الجامعة الأسمرية الإسلامية نحو إرساء قواعد الأسلوب العلمي للتخطيط المستقبلي الذي يتلاءم مع تطلعات الجامعة، وإحداث تغيير شامل يرتقي بالتعليم العالي والبحث العلمي إلى مستويات عالمية قادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، بما يخدم جودة الكلية وتحسين أدائها، فإنّ كلية الشريعة والقانون تقوم بالعديد من الخدمات التي تحقق أهدافها وغاياتها وفقا لرؤيتها وبما يخدم المجتمع والبيئة المحيطة وذلك وفقا للاتي:

أولا / الارتقاء بالمستوى الأكاديمي لطلاب الكلية:

1 – تطوير وتحديث برامج الدراسات العليا بالكلية.

2 – تعزيز مهارات البحث العلمي لدى طلاب الكلية.

3 – تعزيز نظام التدريب الميداني لطلاب الكلية.

ثانيا / تنمية البحث العلمي في الكلية:

1 – تطوير الأبحاث المشتركة بالتعاون مع مراكز البحوث والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة.

2 – دعم مكتبة الكلية وتطويرها.

3 – تعزيز النشر العلمي المتخصص لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين والطلاب بالكلية.

4 – دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والطلاب في المؤتمرات واللقاءات العلمية.

ثالثا / تطوير وتحسين الأداء في الكلية:

1– تطوير وتحسين متطلبات الجودة وتقييم الأداء بالكلية.

2 – تطوير وتحسين المخرجات التعليمية للكلية.

3 – تهيئة بيئة جاذبة لاستقطاب أعضاء هيئة تدريس وباحثين متميزين.

4 – تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس.

5 – تطوير وتحسين الأداء الإداري لمعيدي وموظفي الكلية.

رابعا / المشاركة المجتمعية:

1 – تعزيز ومساندة مكتب البحوث والاستشارات بالكلية.

2 – تنظيم فعاليات موجهة للجمهور.

3 – تقديم الدعم اللازم لخريجي الكلية

4 – تقديم المشورات الشرعية والقانونية بما يخدم المجتمع والبيئة.

رؤية ورسالة وأهداف الكلية والقيم الحاكمة لها

* رؤية الكلية:

تحقيق الريادة في العلوم الشرعية والقانونية والاقتصادية الإسلامية وأن يكون لها دور وحضور في تقديم التصورات والأفكار التي تؤدي إلى تطور الدولة وفق منهج وسط لا إفراط فيه ولا تفريط.

* رسالة الكلية:

تسعى الكلية إلى توفير بيئة علمية تراعى فيها معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، لتخريج كوادر مؤهلة بوعي وعمق في الشريعة الإسلامية، والعلوم القانونية، والاقتصادية، متطلعين إلى معارف العصر وعلومه الأساسية قادرين على إيجاد الحلول لما يستجد من مشكلات في المجتمع بعقلية ناضجة تجمع بين الأصالة والمعاصرة تعتمد الوسطية منهجاً وسلوكاً.

* أهداف الكلية:

- إعداد كوادر وكفاءات علمية مؤهلة بفكر شرعي وقانوني واقتصادي قادرٍ على تلبية حاجة الأمة
- ترسيخ القيم والمفاهيم الإسلامية في المجتمع وتكوين الشخصية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.
- تقديم الحلول الشرعية العلمية لما يستجد من وقائع ونوازل وقضايا في شتى المجالات.
- تنمية البحث العلمي وتطوير وسائله من خلال العناية بإجراء البحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تؤدي إلى إيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه المجتمع المسلم.

* القيم الحاكمة للكلية:

- التمسك بتعاليم الدين الإسلامي وتعزيز الانتماء الوطني.
- الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق الجامعي.
- بناء مناخ أخلاقي في الكلية يسهم في بنائها العلمي والمعرفي.
- المحافظة على أعلى معايير الأداء الوظيفي.
- الالتزام بالعمل والتعاون بروح الفريق.
- الأمانة والمصداقية والشفافية.
- الالتزام والمسؤولية والمحاسبة.
- تعزيز التوجه الايجابي في التفكير بالقيم والتعامل معها.

تعريف المعيد

المعيد هو أحد خريجي الجامعات أو المؤسسات التعليمية العليا، الحاصل على مؤهل جامعي بدرجة البكالوريوس أو الليسانس، ويتم قبوله وفقًا لشروط محددة منصوص عليها في لوائح تنظيم أوضاع المعيدين استناداً لقرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي (سابقاً) رقم (94) لسنة 2011م، كما يشغل المعيد الدرجة التاسعة وظيفيًا، ويعتبر من العناصر الأساسية التي تُعِدُّ أعضاء هيئة التدريس في المستقبل.

1996
كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

مهام المعيد

تتمثل المهام الرئيسية للمعيدين فيما يلي:

1. تعلم اللغات الحية وتقنيات المعلومات:

يتوجب على المعيد الالتحاق ببرنامج لتعلم إحدى اللغات الحية وإثبات إلمامه بأساسياتها بالإضافة إلى أساسيات تقنية المعلومات، وذلك خلال سنة من التعاقد، ويجوز للمؤسسة منحه مدة إضافية لا تزيد عن ثلاثة أشهر للوصول إلى هذه الغاية.

2. بدء الدراسات العليا:

يُسمح للمعيد بالبدء في برامج الدراسات العليا بعد مرور عام على تعيينه، بشرط إلمامه بالمتطلبات الأساسية للبرنامج.

3. المشاركة في الأنشطة الأكاديمية والإدارية:

يُمكن الاستعانة بالمعيد في مراقبة الامتحانات وأداء بعض الأعمال الأكاديمية التي لا تتعارض مع برامج دراسته، شرط قبولهم صراحة بذلك.

كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

حقوق المعيد

يتمتع المعيد بالحقوق التالية:

1. يتمتع المعيد الذي تم التعاقد معه على وظيفة معيد على الدرجة التاسعة بهذه الوظيفة لمدة سنتين تبدأ من تاريخ مباشرة العمل، قابلة للتمديد مرة واحدة فقط وإذا كان المعيد موفداً للدراسة العليا، وبحد أقصى أربع سنوات، ويجوز تمديدها لمدة سنة واحدة، إذا كان المعيد موفدا للدراسة العليا، وبقرار من الجهة الصادر منها قرار الإيفاد، وبشرط موافقة الجهة على ذلك وفقاً للشروط التالية:
   - ❖ أن يكون المعيد ملتزماً بالانخراط في الدراسات العليا بالداخل أو الخارج.
   - ❖ في حال عدم التزام المعيد بالانخراط في الدراسات العليا بالداخل أو الخارج يتم إنهاء العقد، وهذا ينطبق أيضاً على حالة فشل المعيد في دراسته العليا سواء كان ذلك في الداخل أم الخارج.
   - ❖ في حال عدم التزام المعيد بالأعمال التي يكلف بها من القسم، أو الكلية، أو الجامعة التابعة له.
2. يستحق المعيد مقابلاً شهرياً يُدفع له مرتّباً عن الدرجة التاسعة، مضافاً إليه العلاوات والمزايا الأخرى المقررة قانونياً.
3. تلتزم الجامعة بدفع أقساط الضمان الاجتماعي المقررة قانوناً للوظيفة وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980 وتعديلاته، وأي أنظمة أخرى توفر الرعاية الصحية للمعيد.
4. يتمتع المعيد بالإجازة السنوية التي تبدأ بانتهاء السنة الدراسية وتبدأ خلال العطلة الجامعية ما لم يكن موفداً للدراسة بالخارج، ويمنح مرتّبه عن مدة الإجازة كاملة وفقاً للنتائج وإعلانها.
5. يخضع المعيد فيما يخص الإجازات المستحقة له لنفس الأحكام التي يخضع لها عضو هيئة التدريس بالجامعة، وخاصة فيما يتعلق بالمواد (204) إلى (206) من لائحة تنظيم التعليم العالي رقم (501) لسنة 2010، وتشمل الإجازة السنوية، والإجازة المرضية، وإجازة الطوارئ، وإجازة الزواج، وإجازة قضاء مناسك الحج، والإجازة الخاصة بدون مرتب، والمقابل النقدي للإجازات وفقاً للتشريعات المنظمة لقانون علاقات العمل.
6. يستحق المعيد المكلف بالعمل في اللجان الفنية أو الإدارية بالقسم، أو الكلية، أو الجامعة مكافأة مالية تُصرف له بموجب قرار يصدر عن رئيس الجامعة.

7. تلتزم المؤسسة (الكلية أو الجامعة) بتوفير المناخ العلمي المناسب للمعيدين، وتفريغهم للانخراط في برنامج الدراسات العليا بها، أو إيفادهم للدراسة بإحدى المؤسسات التعليمية في الداخل أو الخارج.

8. يتمتع المعيد الموفد للدراسة بالداخل بمرتب مضاعف إذا كانت إقامته تبعد مسافة تزيد عن 100 كيلومتر عن الجامعة الموفد إليها، بالإضافة إلى بدل سكن قدره لا يقل عن 15% من مرتبه.

9. يمنح المعيد الموفد للدراسة بالداخل بدل كتب وأدوات علمية ومصاريف التجارب العلمية والدراسات الحقلية بقيمة خمسة آلاف دينار ليبي للعلوم التطبيقية، وثلاثة آلاف دينار ليبي للعلوم الإنسانية، وتُصرف المبالغ على سنوات الدراسة، وتتحمل الجامعة هذه النفقات من بند الدراسات العليا.

10. يتمتع الموفد بجميع الحقوق المنصوص عليها في لائحة تنظيم التعليم العالي رقم (501) لسنة 2010.

11. يتمتع المعيد في حال إيفاده في بعثة دراسية للخارج بالمزايا المقررة للبعثات الدراسية، ويتعهد بإتمام دراسته للدرجة العلمية الموفد من أجلها، والانتظام في حضور الدراسة والتدريب العلمي المكمل لها.

12. يُرقّى المعيد إلى وظيفة عضو هيئة تدريس على درجة محاضر مساعد، بناءً على حصوله على درجة الماجستير (الإجازة العالية) من تاريخ تقديمه مراسلات إلى وكيل الجامعة للشؤون العلمية، شريطة اجتيازه فترة التقييم والاختبار المطلوبة للتعيين كعضو هيئة تدريس وفق لائحة تنظيم التعليم العالي رقم (501) لسنة 2010.

كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

محظورات المعيد

1. يحظر على المعيد الجمع بين أعمال وظيفته المتعاقد عليها وأية وظيفة أخرى مقابل مرتب، سواء كانت الوظيفة الأخرى بإحدى جهات العمل العامة أو الخاصة، إلا إذا كان ذلك بإذن من الجهة التي يعمل بها وبموافقة كتابية من الجهة المختصة.
2. لا يجوز للمعيد أن يغيّر تخصصه الدقيق الذي قُبل به أو التخصص الذي تعاقد عليه دون موافقة كتابية من القسم أو الكلية التابع لها، وفي حالة قيامه بذلك يُعتبر مخالفاً لشروط العقد.
3. إذا أخل المعيد بالشروط الواردة في العقد، مثل عدم الالتزام ببرنامج الدراسات العليا، أو الفشل في دراسته، أو التخلي عن مهامه الوظيفية، فإنه يلتزم برد كافة النفقات التي صُرفت عليه أثناء فترة الدراسة أو التوظيف، بالإضافة إلى دفع تعويضات عن الأضرار الناجمة عن ذلك.
4. يحظر على المعيد أن يستغل وظيفته لتحقيق مصالحه الشخصية، أو أن يسلك سلوكاً غير لائق يتعارض مع شرف الوظيفة وأخلاقياتها، أو يعرّض نفسه للشبهات، أو يسيء إلى المهنة بأية صورة من الصور.
5. لا يجوز للمعيد أن يقوم بأعمال تتعارض مع طبيعة وظيفته أو تخالف القوانين واللوائح المنظمة للعمل داخل الجامعة أو الكلية.
6. يلتزم المعيد بالاستمرار في العمل مع الجامعة التي تعاقد معها لفترة تعادل ضعف مدة دراسته العليا، على ألا تقل هذه المدة عن ثلاث سنوات. في حال الإخلال بهذا الالتزام، يتعين عليه رد جميع النفقات التي صُرفت عليه أثناء فترة الدراسة أو التوظيف.
7. في حالة الإيفاد للدراسة بالداخل أو الخارج، يتحمل المعيد كافة النفقات إذا أخفق في دراسته بسبب عدم الالتزام، ما لم يكن الإخفاق لعذر خارج عن إرادته، على أن يُثبت ذلك بالتقارير الدالة على حالته، وفي حال كونه موفداً للدراسة بالخارج، يجب اعتماد التقارير من الملحقية الثقافية أو السفارة الليبية في بلد الدراسة.
8. يحظر على المعيد الامتناع عن الانخراط في البرامج التعليمية أو التدريبية أو الدراسات العليا التي يتم تكليفه بها من قِبل المؤسسة التعليمية التي يعمل بها، وفي حالة الامتناع يُعتبر مخالفاً لشروط العقد.

شروط التعيين

للقبول في وظيفة معيد، يجب توفر الشروط التالية:

1. أن يكون المتقدم ليبي الجنسية.
2. أن يكون حاصلًا على المؤهل الجامعي في التخصص المطلوب.
3. ألا يقل تقديره العام عن جيد.
4. ألا يكون قد مضى أكثر من سنتين على تخرجه.
5. ألا يزيد عمره عن 26 عامًا.
6. أن يكون لائقًا صحيًا، وحسن السيرة والسلوك.

1996
كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

إجراءات اختيار المعيدين

تمر عملية اختيار المعيدين بالمراحل التالية:

1. إعلان الكلية عن حاجتها لمعيدين في الأقسام المطلوبة.
2. استقبال طلبات التقديم والتحقق من استيفاء الشروط.
3. تشكيل لجان للمفاضلة والقبول من أعضاء هيئة التدريس الأكفاء.
4. الدخول على امتحانات تحريرية ومقابلات شخصية لتقييم المتقدمين.
5. توزيع درجات القبول وفق المعايير التالية:

50% للمعدل الجامعي.

25% للامتحان التحريري.

25% للمقابلة الشخصية.

6. يتم اعتماد النتائج والتعاقد مع المقبولين وفقًا للوائح والأنظمة.

1996
كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

إنهاء عقد المعيد

يتم إنهاء عقد المعيد في الحالات التالية:

1. الفشل في برامج تعلم اللغات وتقنية المعلومات المطلوبة كشرط للدراسات العليا.
2. التقصير أو الفشل في الدراسات العليا داخل ليبيا أو خارجها.
3. الامتناع غير المبرر عن الالتحاق بالدراسات العليا أو التدريب.
4. تغيير التخصص الدقيق دون موافقة القسم أو الكلية.
5. عدم استكمال الدراسة خلال المدة القانونية المحددة.
6. صدور قرار تأديبي يقضي بفصله من الدراسة أو العمل.
7. تقديم استقالة رسمية من قبل المعيد.
8. الوفاة.

1996
كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

تقييم أداء المعيد

يخضع المعيد لتقييم مستمر من قبل إدارة الدراسات العليا والتدريب بالتعاون مع الأقسام العلمية. ويشمل التقييم:

1. البيانات الأساسية للمعيد:
   - ❖ الاسم، التخصص، تاريخ التعيين، العمر.
   - ❖ الساعات التدريسية والعملية، والأنشطة البحثية.
   - ❖ الإنجازات العلمية، والدورات التدريبية.
2. الأداء والسلوك المهني:
   - ❖ الالتزام بالحضور والمشاركة في المحاضرات والأنشطة.
   - ❖ كيفية التحكم في وقته بفعالية والحرص على تطوره الشخصي.
   - ❖ المشاركة في ورش العمل والندوات والأنشطة الأكاديمية.
   - ❖ التعاون مع زملائه وأعضاء هيئة التدريس والطلاب.
   - ❖ امتلاك المهارات التقنية واستخدام الحاسوب.
3. آلية التقييم:
   - ❖ يتم تعبئة استبانة تقييم من قبل القسم العلمي.
   - ❖ تقييم الأداء بناءً على معايير دقيقة تتضمن المهارات الأكاديمية والشخصية.
   - ❖ تُرفع التقارير إلى إدارة الدراسات العليا للتوجيه واتخاذ الإجراءات المناسبة.

FACULTY OF SHARIA AND LAW

الأحكام التأديبية

تسري على المعيدين أحكام التأديب المنظّمة لأوضاع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (501) لسنة 2010 م، وذلك فيما يخص الأمور الوظيفية.

- أما في مسائل الدراسة والامتحانات، فتسري بشأنهم أحكام التأديب المنصوص عليها في اللائحة الخاصة بتنظيم أوضاع الدراسات العليا.
- كما يخضع المعيد لأحكام التأديب الواردة في لائحة تنظيم أوضاع المعيدين بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (94) لسنة 2011 م، وذلك وفقاً للمادة (11) من اللائحة، وبما يتفق مع ما ورد في عقد المعيد.

1996
كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

أحكام أخرى

تسري على المعيدين جميع القوانين واللوائح المعمول بها في الجامعات الليبية، والتي تشمل:

1. قانون علاقات العمل.
2. قانون الضمان الاجتماعي.
3. لوائح تنظيم التعليم العالي الصادرة عن وزارة التعليم.
4. أي قرارات جديدة أو مستحدثة تصدر عن وزارة التعليم العالي.

1996
كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

الخاتمة

وفي الختام نأمل أن يكون هذا الدليل مرجعًا مفيدًا لكل معيد في كلية الشريعة والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية، وأن يسهم في بناء كوادر تعليمية متميزة ترفع من مستوى العملية التعليمية وتخدم المجتمع والوطن، والله الموفق.

1996
كلية الشريعة والقانون
FACULTY OF SHARIA AND LAW

انتهى بحمد الله